

Distr.: General
4 November 2009

جمعية الدول الأطراف

ARABIC
Original: English

الدورة الثامنة

لاهاي

١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

تقرير المحكمة عن تعزيز العمليات الميدانية
لقلم المحكمة في عام ٢٠١٠*

ألف - مقدمة

١- أنشأت المحكمة الجنائية الدولية منذ عام ٢٠٠٥ وجوداً ميدانياً في بلدان الحالات أو في أقرب مكان ممكن منها. والمكاتب الميدانية هي أدوات لا بد منها لتنفيذ الولاية القضائية للمحكمة. فهي تمكن المحكمة من الاضطلاع بولايتها في البلدان التي وقعت فيها الجرائم المشمولة بولايتها. وينطوي هذا العمل على إجراء تحقيقات، وضمان حماية الشهود والضحايا، وتمكين الضحايا من ممارسة حقوقهم القانونية المتعلقة بالمشاركة والجبر، والاضطلاع بأنشطة توعوية فعالة موجهة إلى المجتمعات المتأثرة بالأحداث المعنية، ومساعدة فرق المحامين (أي الدفاع عن الضحايا وممثلوهم القانونيون) والصندوق الاستئماني للضحايا، وضمان أمن الموظفين الذين يعملون في بلدان الحالات أو يسافرون إليها، وتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات، والدعم اللوجستي (النقل والإمداد) والإداري والطبي).

٢- وهذه المكاتب الميدانية، التي جرى تصورها على أنها ذات طابع تدريجي ومحددة زمنياً، هي طريقة فعالة لسد الفجوة بين المحكمة التي يقع مقرها في لاهاي وعملياتها في البلدان الأربعة للحالات التي تقع على بعد آلاف الكيلومترات من المقر. وأصبح الوجود الميداني الذي له مقومات البقاء لا غنى عنه للنشر عن الإجراءات القضائية التي تتولاها المحكمة وجزءاً لا يتجزأ من تحقيق العدالة العلنية المتسمة بالشفافية، مما يقرب المحكمة من المجتمعات المتأثرة في بلدان الحالات. كما أن هذه المكاتب الميدانية عنصر رئيسي في بناء التعاون والدعم لأنشطة المحكمة وفي الحفاظ عليهما.

٣- وفي عام ٢٠٠٨، واستناداً إلى الخبرة الميدانية المكتسبة حتى ذلك الحين، قامت المسجلة، في ضوء التطورات القضائية على مدى السنوات السابقة، بإجراء إعادة تقييم تفصيلية لمدى ملاءمة إنشاء وجود موارد مكرسة للعمل

* صدرت سابقاً بوصفها الوثيقة ICC-ASP/8/CBF.2/10.

في الميدان ومدى ملاءمة الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة لغرض دعم العمليات الميدانية، في المقر وفي الميدان على السواء. وقد استرشدت المسجلة أيضاً، عند اضطلاعها بهذه العملية، باستنتاجات الخبراء الذين اختيروا لإجراء دراسة استعراضية للعمليات الميدانية. وقد كشف التقييم الذي أجراه الخبراء عن عدد من المجالات الحرجة التي تتطلب اهتماماً عاجلاً، مثل الافتقار إلى السلطة والتنسيق والتخطيط، وأوضاع الخدمة للموظفين العاملين في الميدان^(١) التي يلزم تناولها من أجل جعل أعمال قلم المحكمة في الميدان أكثر فعاليةً وبغية تحسين الكفاءة في عملية تقديمها للخدمات. وأخذ الخبراء في الحسبان أيضاً الإسهامات المقدمة من ممثلي مكتب المدعي العام والجهات القضائية عن طريق مقابلات أجريت في المقر وفي المكاتب الميدانية.

٤- وتستجيب الدراسة الاستعراضية أيضاً لرغبات لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")^(٢) وجمعية الدول الأطراف^(٣) فيما يتصل بتحسين تخطيط وإدارة العمليات الميدانية.

٥- ويعرض هذا التقرير بصورة عامة نتائج عملية إعادة التقييم المذكورة أعلاه والتغييرات المقترحة إجراؤها في عام ٢٠١٠ فيما يتصل بالعمليات الميدانية لقلم المحكمة. وتتصل التعديلات الرئيسية بإيجاد خطوط واضحة للسلطة والاتصال، وزيادة أنشطة التنسيق والتخطيط والمراقبة، وتبسيط عمليات صنع القرار، وتحسين إدارة الموارد البشرية والمالية المخصصة للميدان. ومن المتوقع أن يسفر ذلك عن زيادة الكفاءة في عمل شتى الوحدات الوظيفية التابعة لقلم المحكمة والمنشورة في الميدان، فضلاً عن تقديم خدمات أنسب توقيتاً وأعلى جودة ودعم ومساعدة تشغيليين أقوى إلى مكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للضحايا وفرق الدفاع.

٦- وتعرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٠^(٤) ثمانية أهداف ذات أولوية. ويتصل التعزيز المقترح للعمليات الميدانية لقلم المحكمة اتصالاً مباشراً بستٍ من هذه العمليات (التحقيقات، والمحاكمات، والإعلام العام والتوعية، والإستراتيجية المتعلقة بالضحايا، والأمن، والموارد البشرية) كما أنه يدعم الهدف رقم ٨ من الأهداف ذات الأولوية، أي: الكفاءة. ويخصص مبلغ ٣٥،١ مليون يورو للعمليات الميدانية لقلم المحكمة في عام ٢٠١٠. أما الزيادة الناتجة عن عمليات التعزيز هذه فتبلغ ١٥٠٢٠٠ يورو، تمثل ٤٣،٠ في المائة من مجموع الميزانية المقترحة للعمليات الميدانية في عام ٢٠١٠.

٧- وينقسم التقرير إلى جزأين رئيسيين. فالجزء الأول يورد وصفاً للخصائص الرئيسية للعمليات الميدانية فيما يتصل بأنشطة المحكمة ويحدد بصورة إجمالية السمات الرئيسية لأعمال قلم المحكمة في الميدان حتى تاريخه. وأما الجزء

^(١) ICC-ASP/8/10، الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠، الفقرة ٣٧.

^(٢) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، ١٤ -

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/7/20)، المجلد الثاني-باء-٢، الفقرة ٨٥.

^(٣) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، ١٤ -

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار

ICC-ASP/7/Res.3، الفقرة ١٣.

^(٤) الوثيقة ICC-ASP/8/10، الفقرة ١١. الهدف المتوخى لعام ٢٠١٠ هو: التحقيقات، والمحاكمات، والإعلام العام

والتوعية، والتعاون، والإستراتيجية المتعلقة بالضحايا، والأمن، والموارد البشرية، والكفاءة.

الثاني من الوثيقة فيورد وصفاً لعمليات التعزيز المقترحة للأعمال الميدانية لقلم المحكمة في عام ٢٠١٠ وأوجه الكفاءة المرتبطة بها.

باء- العمليات الميدانية في سياق المحكمة الجنائية الدولية

٨- تنص لائحة قلم المحكمة على ما يلي: "يجوز للمسجل، من أجل الوفاء بالتزاماته بموجب النظام الأساسي والقواعد، أن يقوم، رهناً بموافقة مسبقة من الرئيس وعلى أساس ترتيب أو اتفاق مخصص مع الدولة المعنية، بالإبقاء على وجود لموظفي قلم المحكمة في الميدان وكذلك، عند الضرورة، بإنشاء مكتب ميداني."^(٥)

٩- وبوضع ولاية المحكمة وسماتها الفريدة في الاعتبار، فإنه تلزم أشكال مختلفة من الوجود الميداني من أجل خدمة رسالة المحكمة على أفضل وجه، وهو ما يعتمد على طبيعة الوضع المائل أمام المحكمة وما يتسم به من تعقيدات، ومرحلة التحقيقات أو الدعوى، والسمات الخاصة للبيئة التي تعمل فيها المحكمة. وقد أنشئت حتى الآن خمسة مكاتب ميدانية كل منها في المكان الذي توجد فيه حالة تخضع للتحقيق من جانب المحكمة أو بالقرب منه.^(٦) وقد أُقيمت المكاتب الميدانية في ظل عقبات لوجستية وأمنية شديدة، بما في ذلك التحدي المتمثل في نقل المعدات والأجهزة وإقامة شبكات اتصالات في المناطق النائية والقيام بعدد من عمليات الإخلاء لموظفي المحكمة بسبب تقلبات الجو الأمني الذي تعمل فيه المحكمة.

١٠- وتكون الفترة الأولية من أي عملية ميدانية يقوم بها قلم المحكمة مكرسة بصورة رئيسية لإقامة الهياكل الأساسية الضرورية على أرض الواقع، عقب الإعلان الذي يصدر عن المدعي العام بفتح تحقيق ما. وفي الوقت نفسه، وُضع وحُدّد عدد من السياسات والممارسات الميدانية بغية توجيه العملية في أيامها الأولى.

١١- وينبغي التشديد على أن فترة حياة المكتب الميداني هي أمر يمليه مدى تقدم الإجراءات القضائية للمحكمة في ظل وضع معين و/أو حالة معينة. وعادةً ما تحدث ذروة العملية الميدانية أثناء مرحلة المحاكمة من القضية في ظل وضع معين. وتحدث تطورات شتى في ظل وضع ما قد تدفع إلى إجراء مراجعة للعمليات على أرض الواقع مما يترتب عليه توسيع أو تضيق نطاق المكتب الميداني، من ذلك على سبيل المثال الحالات التي يكون فيها التحقيق قد فُتح ولكنه لم يسفر عن إصدار أوامر بإلقاء القبض، أو الحالات التي يكون قد صدرت فيها أوامر بإلقاء القبض ولكنها لم تُنفذ لعدد من السنوات. كذلك فإن إصدار الحكم في قضية ما قد يمثل مؤشراً رئيسياً على بدء مرحلة التخفيض التدريجي للمكتب الميداني وتنفيذ إستراتيجية الاحتتام، بما في ذلك التعامل مع المهام والتركة المتبقية عن الوجود الميداني.

^(٥) أنظر لائحة قلم المحكمة، البند ٨: الوجود الميداني.

^(٦) أوغندا - كمبالا؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية - كينشاسا وبونيا؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى - بانغوي؛ وتشاد - أبيشييه، فيما يتصل بالحالة في دارفور/السودان.

١٢- وقد وضع قلم المحكمة "نموذجاً عاماً"^(٧) من أجل ترشيد أنشطته، بالاستفادة من الخبرة المتراكمة في السنوات الأولى للعمليات الميدانية ومع مراعاة حقيقة أن المكتب الميداني ينبغي أن يعمل بكامل طاقته في أقرب وقت ممكن بعد إعلان المدعي العام عن فتحه لتحقيق ما. وقد ثبت أن هذا النموذج مفيد في إقامة المكاتب الجديدة وتزويدها بالمعدات والموارد الضرورية لدعم الأنشطة القضائية فيما يتصل بوضع معين. وقد مكّن النموذج من تبسيط العمليات، بما في ذلك تحديد مقدار ملائمة لعمليات المحكمة تنطوي على إمكانية التوسع أو التخفيض حسب الحاجة. وهكذا، ففي عام ٢٠٠٧، أصبح المكتب الميداني في جمهورية أفريقيا الوسطى يؤدي عمله بعد خمسة أشهر فقط من إعلان المدعي العام فتح التحقيق.

١٣- وثمة مجال آخر يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة إلى نجاح العمليات الميدانية هو تعيين الموظفين ذوي الخبرة والتمرس الميدانيين والاحتفاظ بهم. فقد ظل من الصعب للغاية على مر السنين تعيين موظفين مؤهلين لشغل وظائف المحكمة في الميدان دون إعادة النظر على نحو شامل في شروط الخدمة لهذه الفئة. ولمعالجة هذه المسألة، أنشئ فريق عامل مشترك بين الأجهزة في شباط/فبراير ٢٠٠٩. واستعرض الفريق النماذج المختلفة التي تطبقها المنظمات التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة والتي تعمل في الميدان، وبحث بشكل متعمق مسألة أتعاب موظفي المحكمة الميدانيين من الفئة الفنية المعيّنين دولياً؛ مع الإشارة بوجه خاص إلى طبيعة عمل المحكمة في الميدان. ويؤمل التمكن عن طريق هذه الدراسة الاستعراضية من اجتذاب الموظفين المؤهلين من الفئة الفنية ذوي الخبرة الفنية الميدانية ومن الاحتفاظ بهم لكي يؤديوا عملاً حاسماً الأهمية في ظل أوضاع حياة وعمل كثيراً ما تكون صعبة.

١٤- ولتمكين قلم المحكمة من أداء مسؤولياته القانونية المحددة، نُشرت سبع وحدات وظيفية، في مراحل مختلفة، في كل مكتب ميداني: وحدة الضحايا والشهود، قسم المشاركة والتعويضات، وقسم الإعلام والوثائق، وقسم الأمن والسلامة، وقسم العمليات الميدانية، وقسم تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والوحدة الطبية. وقد تركزت أيضاً أعمال قلم المحكمة في الميدان على تقديم الدعم اللوجستي والإداري إلى الفرق التابعة لمكتب المدعي العام، والصندوق الاستئماني للضحايا، وجميع الوحدات/الأقسام المذكورة أعلاه والتابعة لقلم المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، ومع تطور الإجراءات القضائية للمحكمة، أصبحت المكاتب الميدانية كيانات لا بد منها في مجال تقديم المساعدة والدعم إلى فرق الدفاع وإلى الممثلين القانونيين للضحايا الذين يسافرون إلى الميدان على نحو منظم. إذ يجري على أساس يومي تقديم طائفة واسعة من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والخدمات اللوجستية والإدارية إلى الموظفين العاملين في الميدان وكذلك إلى موظفي المحكمة الموفدين في بعثات من المقرر. وحتى الآن، يعمل في المكاتب الميدانية الأربعة ٧٣ موظفاً محلياً و٣١ موظفاً دولياً.^(٨)

١٥- ومنذ إنشاء المكاتب الميدانية، ظلت عملية نشر موظفي السجل المذكورين أعلاه محكومة بالضرورات العاجلة. فقد تعين حماية الشهود والضحايا دون تأخير أو دون تعرض سلامتهم لمخاطر؛ كما تعين أن تفهم المجتمعات المتأثرة ولاية المحكمة وإجراءاتها القضائية؛ وتعين أن تُتاح للضحايا، الذين هم كثيراً ما يعيشون في مناطق نائية، الفرصة لكي يمارسوا في أسرع وقت ممكن حقوقهم بموجب النظام الأساسي، بينما تعين ضمان أمن الموظفين

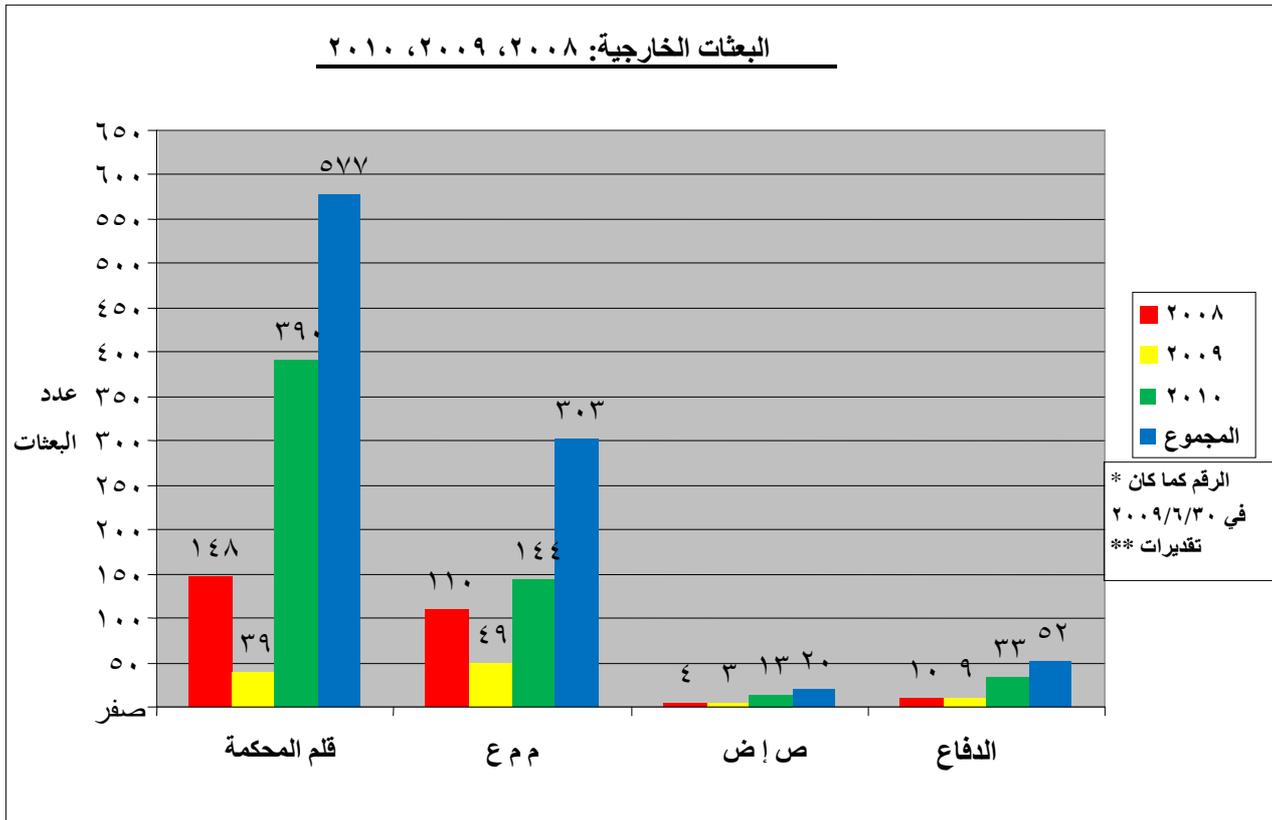
^(٧) المرفق الأول.

^(٨) أنظر المرفق الثاني.

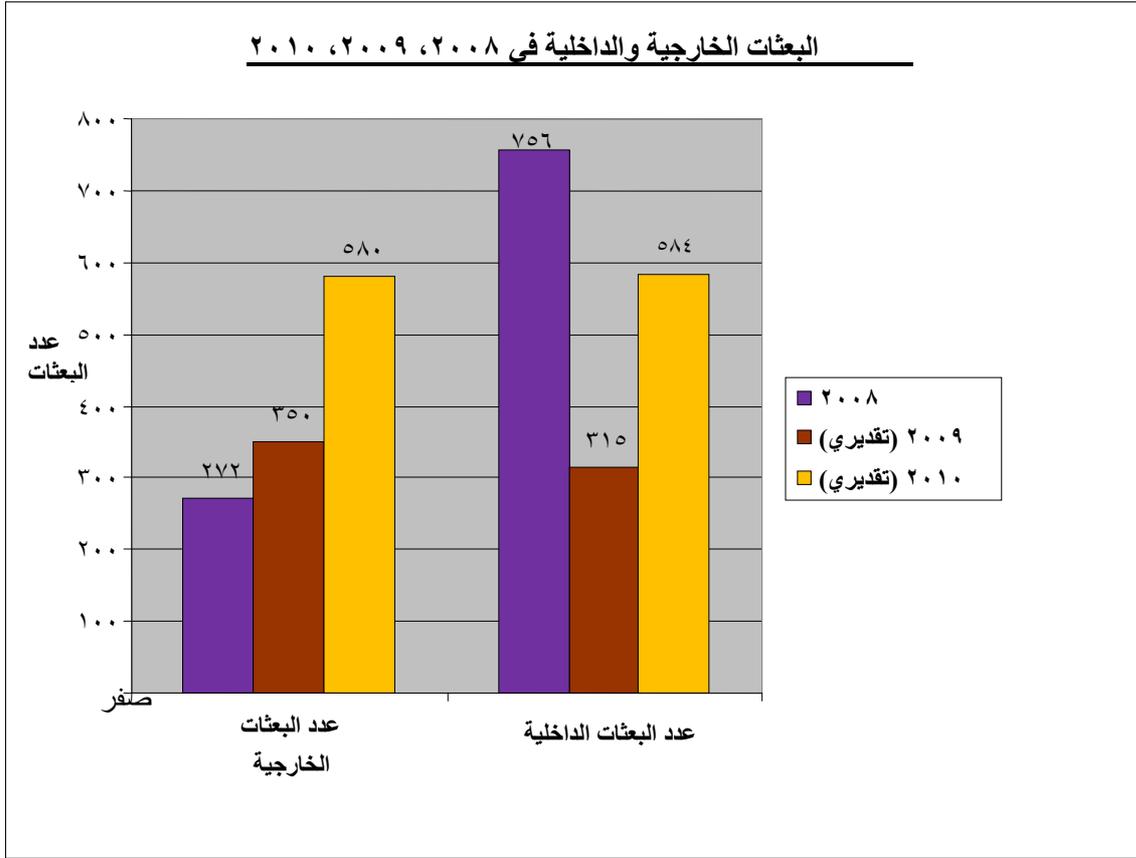
بصورة كاملة. وطوال هذه الفترة، ظلت أعمال الوحدات الوظيفية التابعة لقلم المحكمة على أرض الواقع تخضع للتنسيق بشكل حصري من جانب الأقسام أو الوحدات المناظرة لها في المقر في لاهاي. ولم توجد أي سلطة تابعة لقلم المحكمة على أرض الواقع لضمان تنسيق عمليات الفرق التابعة له. ذلك أن قسم العمليات الميدانية ظل يضطلع في المقر بتنسيق الدعم اللوجستي والإداري المقدم إلى الأنشطة الميدانية لقلم المحكمة.

جيم- التعزيز المقترح للعمليات الميدانية لقلم المحكمة في عام ٢٠١٠

١٦- كما ذكر أعلاه، اكتسب قلم المحكمة خبرة متعمقة بشأن تعقيدات العمليات الميدانية على مدى السنوات الأربع الماضية. ويقوم قلم المحكمة حالياً بدعم أعمال ١٠٤ موظفين يعملون في الميدان وعدد كبير من البعثات. ويوضّح الجدولان الواردان أدناه حجم البعثات الخارجية والداخلية التي تتطلب مساعدة ودعمًا من المكاتب الميدانية. والبعثات الموفدة من المقر إلى الميدان تُعتبر بعثات خارجية، في حين أن البعثات المضطلع بها داخل بلد الحالة تُعتبر بعثات داخلية.



م م ع = مكتب المدعي العام. ص إض = الصندوق الاستئماني للضحايا.



١٧- وقد جاء في تقرير لجنة الميزانية والمالية عن دورتها الحادية عشرة، أن "اللجنة قد لاحظت أن المكاتب الميدانية للمحكمة قد نمت بسرعة على مدى العامين الماضيين، ومعظمها بطريقة غير مخطط لها في سياق استجابة المحكمة للضغوط العاجلة".^(٩)

١٨- واستجابةً للجنة، جرى تعزيز قسم العمليات الميدانية بقصد إضفاء الطابع الأمثل على الوجود الميداني في ضوء الاحتياجات الميدانية المتنامية، ومن أجل ضمان إيجاد تطوير استراتيجي للعمليات الميدانية يكون مدفوعاً بالسياسات. وقد عرضت المسجلة على هيئة الرئاسة خطة شاملة تركز على تعزيز السلطة والتنسيق والتخطيط، وتبسيط صنع القرارات وخطوط الاتصال، مما يزيد من الكفاءة في العمليات التي يقوم بها قلم المحكمة على أرض الواقع وكفاءة عملية تقديم الخدمات إلى مكتب المدعي العام وفرق الدفاع والصندوق الاستئماني للضحايا. وستساعد هذه الخطة قلم المحكمة في عملياته في بلدان الحالات عن طريق ضمان الترابط والاتساق في النهج التي يتبعها وفي تحسين إدارة الموارد الموجودة في الميدان. وتؤيد هيئة الرئاسة الخطة التي عرضتها المسجلة تمام التأييد.

^(٩) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي،

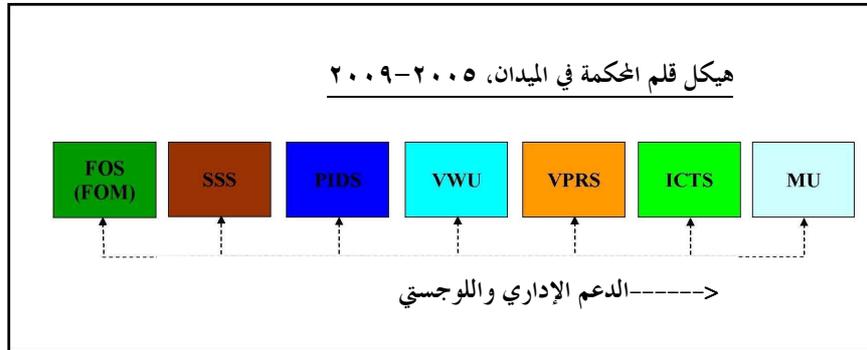
١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/7/20)، المجلد الثاني-باء-٢، الفقرة

١- عمليات تعزيز العمل الميداني

١٩- تهدف التعزيزات المقترحة المتعلقة بعمل قلم المحكمة في بلدان الحالات إلى تناول المجالات الرئيسية التالية: السلطة والتنسيق والتخطيط، وإدارة الموارد البشرية والمادية المتصلة بالعمل الميداني والسيطرة عليها، وتقديم الخدمات.

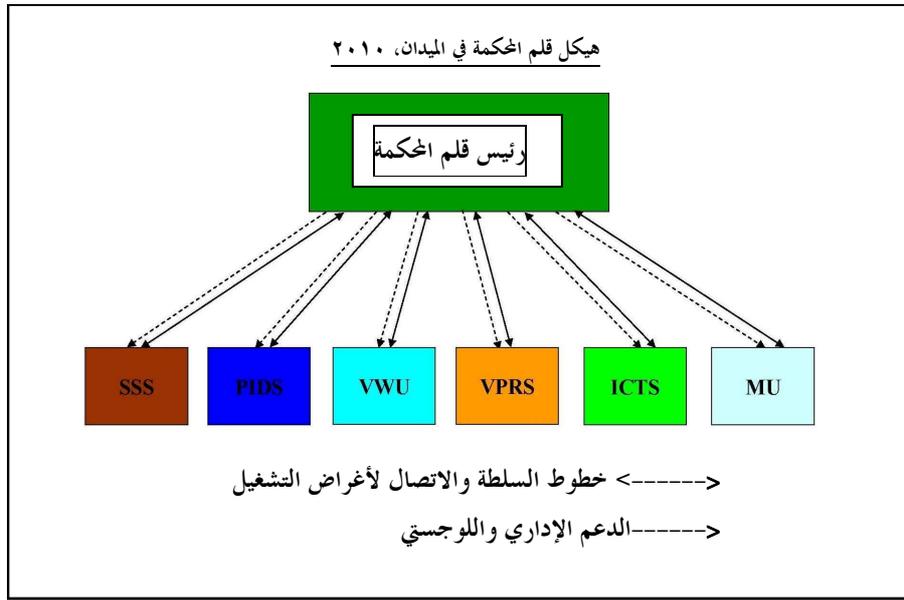
أ- السلطة والتنسيق والتخطيط

٢٠- يتسم هيكل الوحدات/الأقسام الميدانية التابعة لقلم المحكمة في كل مكتب ميداني بأنه أفقي. بمعنى أنه يوجد منسق يرأس كل وحدة وظيفية. ولا توجد سلطة عامة تابعة لقلم المحكمة على أرض الواقع. ومدير المكتب الميداني مسؤول في المقام الأول عن تنسيق أنشطة الدعم، أي الدعم اللوجستي والإداري، من أجل مكتب المدعي العام وفرق المحامين والصندوق الاستئماني للضحايا وجميع الأقسام أو الوحدات التابعة لقلم المحكمة والمثلة في الميدان. وهو لا يمارس أي مهمة تنسيق أو مراقبة فيما يتعلق بأعمال الفرق التابعة لقلم المحكمة والمثلة في المكتب الميداني. وتقوم كل وحدة وظيفية من وحدات قلم المحكمة ممثلة في الميدان بتقديم تقارير إلى عن جميع جوانب عملها إلى القسم المناظر لها أو الوحدة المناظرة لها في لاهاي. ويبدل قدر كبير من الوقت والطاقة والموارد أثناء انتظار القرارات من المقر، وبخاصة عند تقديم طلبات متضاربة أو متنافسة من أقسام أخرى تابعة لقلم المحكمة في الميدان.



| | |
|-------------|---|
| FOS (FOM) = | قسم العمليات الميدانية (مدير المكتب الميداني) |
| PIDS = | قسم الإعلام والوثائق |
| VPRS = | قسم مشاركة الضحايا والتعويض |
| MU = | الوحدة الطبية |
| SSS = | قسم السلامة والأمن |
| VWU = | وحدة الضحايا والشهود |
| ICTS = | قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال |

٢١- وستتغير سمات مديري المكاتب الميدانية الأربعة في ظل التعزيز المقترح. فهم بوصفهم رؤساء لفرق قلم المحكمة في الميدان ("رؤساء قلم المحكمة")، سيحري منحهم سلطة كافية لضمان التنسيق الفعال للموارد من الموظفين والموارد المالية التابعة لقلم المحكمة في الميدان. وسيؤدي التنسيق الأفضل إلى ضمان إتباع نهج موحد بشأن القطاعات الخارجية، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والسلطات المحلية والمركزية، وممثلي الوكالات المختلفة التابعة للأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية الأخرى التي لا غنى عن دعمها من أجل مباشرة عمليات ذات كفاءة على أرض الواقع. كما سيؤدي التنسيق الأفضل إلى زيادة القدرة على التعامل مع الحالات غير المتوقعة أو الحساسية محلياً أو على الصعيد القطري، مثل الاستجابة المنسقة للأوضاع الأمنية المتدهورة وتنسيق وتنفيذ خطط الإجلاء المعقدة. وعلى وجه الإجمال، فإنه سينعكس بصورة إيجابية على مصداقية الأعمال التي يقوم بها قلم المحكمة في الميدان.



SSS = قسم السلامة والأمن
PIDS = قسم الإعلام والوثائق
VWU = وحدة الضحايا والشهود
VPRS = قسم مشاركة الضحايا والتعويض
ICTS = قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال
MU = الوحدة الطبية
.....

ب- الإدارة والسيطرة على الموارد البشرية والمادية في الميدان

٢٢- فيما يتعلق بالمهام الإدارية واللوجستية التي يؤديها حالياً مدير المكتب الميداني، سيحري الاحتفاظ بتخطيطها ورصدها والسيطرة عليها في حافظة مهام رئيس قلم المحكمة. وفي المقابل، فإن الموظفين الوطنيين المحليين ذوي الخبرة الفنية في هذه المجالات سيكفلون التنفيذ اليومي لهذه المهام.

٢٣- وبوضع الموارد المحدودة لكل مكتب ميداني في الاعتبار، سيحري تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة في إدارة الموارد البشرية والمالية لقلم المحكمة عن طريق التخطيط للاحتياجات الميدانية ووضع أولويات لها على النحو المناسب. وسيحري أيضاً كفالة السيطرة على الموارد المحدودة للمكاتب الميدانية على نحو حثيف ومركزي وصارم.

وستيسر هذه العملية عن طريق التشغيل المباشر من المكتب الميداني لعدد من النظم، مثل النظام الإداري الحاسوبي (ساب)، مما سيسمح لرؤساء قلم المحكمة من إنشاء الأنشطة الميدانية ورصد أدائها عن طريق مؤشرات رئيسية للأداء. وسيساعد هذا النظام في إضفاء الطابع المركزي على المهام الإدارية الرئيسية في الميدان مثل شؤون المشتريات، والموارد البشرية والشؤون المالية التي يتولاها حالياً كل قسم يتركز على قلم المحكمة. وتوجد مستويات من السيطرة يكفلها على المستوى الميداني رئيس قلم المحكمة وتكفلها في المقر وحدة دعم العمليات التابعة لقسم العمليات الميدانية.

٢٤- وسيعمل أيضاً رئيس قلم المحكمة في الميدان كمخاطب رئيسي لموظف العمليات الميدانية بمكتب المدعي العام ولفرق المحامين التي تسافر إلى بلدان الحالات، وذلك بقصد ضمان تقديم خدمات دعم مناسبة من حيث التوقيت وذات جودة.

ج- تقديم الخدمات

٢٥- سيكون رئيس قلم المحكمة، المتمتع إذن بأقدمية ومهارات وكفاءات مناسبة، في وضع أفضل يمكنه من العمل، في إطار السلطة المفوضة من المسجل، كحلقة وصل مع عدد من المخاطبين المحليين بشأن المسائل المتصلة بمجالات مسؤولية قلم المحكمة. وهو سيقوم، عن طريق التنسيق مع هؤلاء المخاطبين، بالمساعدة في تحسين الاتصال والتنسيق مع هذه العناصر الفاعلة فيما يتصل بالمساعدة المقدمة إلى العمليات الميدانية. وهذا سيكون له بدوره أثر إيجابي على جودة الخدمات وعلى ما تقدمه هذه العناصر الفاعلة إلى الأنشطة الميدانية للمحكمة من دعم وخدمات مناسبة من حيث التوقيت. وفضلاً عن ذلك، فإنه سيكفل عدم قيام الوحدات الميدانية المختلفة التابعة لقلم المحكمة بالتحدث إلى هؤلاء المخاطبين بطريقة غير منسقة مما يكفل الاتساق في النهج الخارجية التي يتبعها قلم المحكمة، وإضفاء الطابع المركزي على الطلبات والاحتياجات وتحديد أولوياتها وحل مشاكلها في الوقت المناسب عن طريق القنوات المناسبة. ومن ثم ستنشأ خطوط واضحة للسلطة والاتصالات مما يزيل أوجه التكرار والازدواجية في العمليات مع ضمان التعاون في الوقت نفسه مع الجهات الفاعلة المحلية بقدرٍ كافٍ ومناسب من حيث التوقيت.

٢٦- ومع توافر نظرة عامة لدى رئيس قلم المحكمة بشأن عمليات قلم المحكمة في البلد وبتحمله مسؤوليات أوسع نطاقاً من تلك التي يتحملها حالياً مديرو المكاتب الميدانية، فإنه سيكون في وضع أفضل يمكنه من وضع وتنفيذ خطط طوارئ ومن توزيع موارد الدعم الضرورية توزيعاً فعالاً من أجل التعامل مع التطورات غير المتوقعة. وسيكون أيضاً في وضع يمكنه من تقديم معلومات حاسمة الأهمية تدخل في تشكيل استراتيجيات الاحتتام وجمع البيانات ذات الصلة بغية التمكين من إجراء تقييم دقيق بشأن توقيت إقامة المكاتب الميدانية والتوسع فيها أو خفض حجمها.

٢- المقر

٢٧- يشكل التنسيق والتفاعل الفعال بين المكاتب الميدانية وقسم العمليات الميدانية الموجود في المقر عاملاً رئيسياً في تحقيق مزيد من الكفاءات. وتتكفل وحدة دعم العمليات التابعة لقسم العمليات الميدانية بتنسيق الدعم اللوجستي والإداري للعمليات الميدانية.

٢٨- وكان رئيس وحدة دعم العمليات قد عُين أصلاً كموظف نقل وإمداد (لوجستيات). ومع تطور العمليات الميدانية على مر السنين، جرى التوسع في مهام هذه الوظيفة لتشمل مجالات رئيسية مثل تنفيذ بعثات، وأعمال الرصد والدعم والمراقبة في حدود الأطر العملية ذات الطابع العملي. ويعمل رئيس الوحدة كجهة اتصال بشأن جميع المسائل اللوجستية والإدارية في الميدان.

٢٩- وكما ذُكر في الفقرة ١٧، حددت لجنة الميزانية والمالية العمليات الميدانية المدفوعة بالسياسات وتدعيم قدرات التخطيط على أنهما مجالان رئيسيان من المجالات التي تتطلب مزيداً من التحسين.

٣٠- وفي الوقت الذي تحدث فيه في الميدان على نحو متزايد عملية رسم السياسات وتطويرها، سيلزم وجود طاقات لجمع وتحليل وتطوير الممارسات الجيدة المشتركة فيما بين الحالات المختلفة. وسيلزم تجميع الخبرات والدراية الفنية الميدانية المتراكمة حتى الآن كما سيلزم الحفاظ عليها واستخدامها فيما يجري بعد ذلك من تطوير للعمليات الميدانية. كما أن تحسين تجاوب المقر مع الرسائل الواردة من الميدان يشكل أداة أخرى في دفع عجلة العمل إلى الأمام. ولا بد من استخراج خلاصة الخبرات الميدانية ومشاريع الرسائل بغية ضمان الاتساق في النهج التي يسير عليها رؤساء قلم المحكمة على امتداد جميع الحالات. وسيؤدي إيجاد القدرة على وضع مبادئ توجيهية بشأن طرق النهوض بالتشاور وصنع القرارات على نحو سليم وتكييف الممارسات والسياسات الميدانية تبعاً لتطور الإجراءات القضائية إلى الإسهام في تقدم العمل الميداني - وخاصة مبادئ توجيهية لتقديم الدعم إلى فرق الدفاع والممثلين القانونيين للضحايا. ولا توجد هذه القدرة في الوقت الحالي.

٣١- وفي عام ٢٠١٠، يُقترح تناول القضايا المذكورة أعلاه وتعزيز وحدة التنسيق والتخطيط التابعة لمكتب العمليات الميدانية عن طريق إنشاء وظيفة جديدة هي: رئيس وحدة التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن توفير التوجيه والتنسيق بشكل عام لجميع جوانب العمل الميداني التي يقوم بها رؤساء قلم المحكمة. وسيكون أيضاً مسؤولاً عن صياغة السياسات والمبادئ التوجيهية والاستراتيجيات الميدانية بغية تحقيق التنسيق فيما بين الفرق التابعة لقلم المحكمة في الميدان وقسم العمليات الميدانية والأقسام الأخرى التابعة لقلم المحكمة حسب الاقتضاء. وعند التعاون مع المكاتب الميدانية والأقسام ذات الصلة التابعة لقلم المحكمة، فإنه سيكون مسؤولاً عن ضمان التخطيط السليم للأنشطة الميدانية وتعزيز التشاور وصنع القرارات على نحو سليم. وستضم حافظة مهامه أيضاً تدعيم الخبرة والدراية الفنية الميدانية ودمجها فيما يجري لاحقاً من تطوير العمليات الميدانية لقلم المحكمة، بما في ذلك تعديل حجم المكاتب الميدانية والعمليات الميدانية المتبقية.

٣٢- وستكون وحدة التنسيق والتخطيط مسؤولة أيضاً لجمع المؤشرات المتعلقة بإدارة العمليات الميدانية، وتقديم إحصاءات وبيان بالاتجاهات وتحليل للتأثيرات، وهو أمور ستكون عوامل رئيسية تُبنى عليها المناقشات الداخلية المتعلقة بتعديل حجم المكاتب الميدانية وتحديد استراتيجيات اختتام وجودها.

٣٣- وسيجري عن طريق هذه الوحدة تنسيق وضع مخطط تدريبي للموظفين الميدانيين التابعين لقلم المحكمة والنهوض بثقافة قوامها أفضل الممارسات والدروس المستفادة داخل المكاتب الميدانية.

الموارد المخصصة - ٣

- ٣٤- ستبلغ تكلفة تعزيز العمليات الميدانية لقلم المحكمة ١٥٠٢٠٠ يورو، تُقسم كما يلي: ^(١٠)
- وظيفة جديدة: رئيس لوحدة التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين من الرتبة ف-٤.
 - تحويل وظيفتين من فئة المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفتين ثابتتين: وظيفة موظف تخطيط استراتيجي من الرتبة ف-٢ ووظيفة من الرتبة خ-ع - ر-أ (مساعد إداري)، مما يخفض المساعدة المؤقتة العامة بمقدار ١٠٩ ٠٠٠ يورو.
 - إعادة تصنيف ست وظائف: واحدة من ف-٤ إلى ف-٥ (رئيس قسم العمليات الميدانية)، وواحدة من ف-٣ إلى ف-٤ (رئيس وحدة دعم العمليات) وأربع من ف-٣ إلى ف-٤ (رؤساء قلم المحكمة في الميدان)، وذلك كجزء من عملية إعادة التصنيف على نطاق المحكمة ككل.
 - تكاليف النظام العامة: ٥٩ ٠٠٠ يورو.

^(١٠) مرفق الثالث. البرنامج الفرعي ٣٢٨٠: قسم العمليات الميدانية - الميزانية المقترحة ومستوى التوظيف المقترح لعام

المرفق الأول
الهيكـل العام للمكاتب الميدانية

| | | | |
|---|---------------------------|---|--|
| <p>مكتب المدعي العام:</p> <p>١ ف-٣ ١ خ-ع-رأ (مساعد للعمليات الميدانية)</p> | <p>قلم المحكمة</p> | <p>١ ف-٣ (مدير المكتب الميداني) ٧ وظائف خ-ع-رأ (١: مساعد إداري، ٥: سائقون، ١: منظم)</p> | <p>قسم العمليات الميدانية:</p> |
| | | <p>١: خ-ع-رأ، تقني تكنولوجيا معلومات واتصال</p> | <p>قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال:</p> |
| | | <p>١: خ-ع-رأ، مساعد طبي</p> | <p>الوحدة الطبية:</p> |
| | | <p>١: ف-٣ ٢: خ-ع-رأ (ملازم أمن)</p> | <p>قسم السلامة والأمن:</p> |
| | | <p>١: ف-٣، ١ ف-٢ ٤: خ-ع-رأ</p> | <p>وحدة الضحايا والشهود:</p> |
| | | <p>١: ف-٢ ٢: خ-ع-رأ</p> | <p>قسم الإعلام والوثائق:</p> |
| | | <p>١: ف-٢ ١: خ-ع-رأ</p> | <p>قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم:</p> |
| | | <p>١: ف-٢ ١: خ-ع-رأ</p> | <p>الصندوق الاستئماني للضحايا:</p> |

المرفق الثاني

المكاتب الميدانية: إحصاءات وتقسيمات الموظفين لعام ٢٠٠٩



| المكتب الميداني | قسم العمليات الميدانية | قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال | الوحدة الطبية | قسم الأمن والسلامة | وحدة الضحايا والشهود | قسم الإعلام والوثائق | قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم | الصندوق الاستئماني للضحايا | مكتب المدعي العام | المجموع |
|---------------------------------------|---|--|--|---|---------------------------------|--|-------------------------------------|----------------------------|--|---------|
| كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) | ١: ٣-ف (مدير مكتب ميداني) ٧: خ ع - رأ: ١: مساعد إداري ٥: سائقون ١: منظم | | | ١: ٣-ف ١: خ ع - رأ (ملازم أمن) | ١: ٣-ف ١: ٢-ف ٦: خ ع - رأ | ١: ٢-ف ٢: خ ع - رأ | ١: ٢-ف ٢: خ ع - رأ | | ٢: ٣-ف ٢: خ ع - رأ ١: منسق عمليات ميدانية ١: مساعد عمليات ميدانية | ٢٧ |
| يونيسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) | ٣: خ ع - رأ ١: مدير مكتب ميداني متقدم ١: سائق ١: منظم | | | ١: ٣-ف (ملازم أمن) ٣: خ ع - رأ | ٣: خ ع - رأ | ٣: خ ع - رأ | ١: ٢-ف | | ١: ٣-ف ١: منسق عمليات ميدانية | ١٢ |
| كمبالا (أوغندا) | ١: ٣-ف (مدير مكتب ميداني) ٧: خ ع - رأ ١: مساعد إداري ٥: سائقون ١: منظم | ١: ٣-ف (مدير مكتب ميداني) ٧: خ ع - رأ ١: مساعد إداري ٥: سائقون ١: منظم | ١: مرضة ١: خ ع - رأ (تقني تكنولوجيا معلومات واتصال) | ١: ٣-ف (إتمام التعيين) ١: ٢-ف ١: خ ع - رأ (ملازم أمن) | ١: ٣-ف ١: ٢-ف ٤: خ ع - رأ | ١: ٢-ف ٤: خ ع - رأ ٢: خ ع - رأ | ١: ٢-ف (قيد التعيين) ٢: خ ع - رأ | ١: ٣-ف | ١: ٣-ف ٢: خ ع - رأ ١: موظف عمليات ميدانية ١: مساعد عمليات ميدانية | ٢٧ |
| بانغوي (جمهورية أفريقيا الوسطى) | ١: ٣-ف (مدير مكتب ميداني) ٧: خ ع - رأ ١: مساعد إداري ٥: سائقون ١: منظم | | ١: مرضة ١: خ ع - رأ (تقني تكنولوجيا معلومات واتصال) | ١: ٣-ف (قيد التعيين) ١: خ ع - رأ (ملازم أمن) | ١: ٣-ف ٢: خ ع - رأ | ١: ٢-ف ٢: خ ع - رأ | ١: خ ع - رأ (قيد التعيين) | | ١: ٣-ف ١: خ ع - رأ ١: مساعد عمليات ميدانية | ١٨ |
| أيشيه (تشاد) | ١: ٣-ف (مدير مكتب ميداني) ٩: خ ع - رأ ٢: مساعد إداري ٦: سائقون ١: منظم | | ١: مرضة ١: خ ع - رأ (تقني تكنولوجيا معلومات واتصال) | ١: ٣-ف (قيد التعيين) ١: خ ع - رأ (ملازم أمن) | ١: ٣-ف ١: ٢-ف ٢: خ ع - رأ | ١: خ ع - رأ (قيد التعيين) ١: خ ع - رأ (قيد التعيين) | ١: خ ع - رأ (قيد التعيين) | | ١: ٣-ف ١: خ ع - رأ ١: مساعد عمليات ميدانية | ٢٠ |
| المجموع | ٣٧ | ٣ | ٣ | ٧ | ٢٤ | ١٣ | ٣ | ٢ | ١٢ | ١٠٤ |

ملاحظة: جميع المكاتب الميدانية تدعم بعثات الدفاع والهيئات الأخرى

المرفق الثالث

البرنامج الفرعي ٣٢٨٠: قسم العمليات الميدانية - الميزانية المقترحة ومستوى التوظيف المقترح لعام ٢٠١٠

| البرنامج الفرعي ٣٢٨٠ ميزانية قسم العمليات الميدانية | النفقات ٢٠٠٨ | | الميزانية الموافق عليها لعام ٢٠٠٩ | | الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠ | | النمو في الموارد | |
|---|---------------------|----------|-----------------------------------|----------|------------------------------|----------|------------------|------------------|
| | (بالآلاف من اليورو) | | (بالآلاف من اليورو) | | (بالآلاف من اليورو) | | ٢٠١٠ مقابل ٢٠٠٩ | |
| | أساسية | بالحالات | أساسية | بالحالات | أساسية | بالحالات | المبلغ % | النمو في الموارد |
| موظفو الفئة التقنية | ٦١٤,٠ | ٦١٤,٠ | ٦٢٢,٠ | ٦٢٢,٠ | ٩٦٤,٤ | ٩٦٤,٤ | ٥٥,٠ | ٣٤٢,٤ |
| موظفو فئة الخدمات العامة | ٤١٧,٧ | ٤١٧,٧ | ٤١٧,٧ | ٤١٧,٧ | ٥١٠,٩ | ٥١٠,٩ | ٢٢,٣ | ٩٣,٢ |
| المجموع الفرعي للموظفين | ٦١٤,٠ | ٦١٤,٠ | ١٠٣٩,٧ | ١٠٣٩,٧ | ١٤٧٥,٣ | ١٤٧٥,٣ | ٤١,٩ | ٤٣٥,٦ |
| المساعدة المؤقتة العامة | ٤٧٠,٥ | ٤٧٠,٥ | ٢٠٣,٠ | ٢٠٣,٠ | ٩٣,٢ | ٩٣,٢ | -٥٤,١ | -١٠٩,٨ |
| المساعدة المؤقتة للاجتماعات الوقت الإضافي الخبراء الاستشاريون | ٤٧٠,٥ | ٤٧٠,٥ | ٢٠٣,٠ | ٢٠٣,٠ | ٩٣,٢ | ٩٣,٢ | -٥٤,١ | -١٠٩,٨ |
| المجموع الفرعي للتكاليف الأخرى للموظفين | ٤٧٠,٥ | ٤٧٠,٥ | ٢٠٣,٠ | ٢٠٣,٠ | ٩٣,٢ | ٩٣,٢ | -٥٤,١ | -١٠٩,٨ |
| السفر | ١٧٦,٦ | ١٧٦,٦ | ١٢٥,٤ | ١٢٥,٤ | ١٥٣,٢ | ١٥٣,٢ | ٢٢,١ | ٢٧,٨ |
| الضيافة | ١٨٣,٣ | ١٨٣,٣ | ١٨٠,٣ | ١٨٠,٣ | ٨٤,١ | ٨٤,١ | -٥٤,٢ | -٩٩,٧ |
| الخدمات التعاقدية، بما في ذلك التدريب | ٥٠٥,٦ | ٥٠٥,٦ | ٦٤٠,٨ | ٦٤٠,٨ | ٥٧٧,٧ | ٥٧٧,٧ | -٩,٨ | -٦٣,١ |
| مصرفوات التشغيل العامة | ٢٧٣,١ | ٢٧٣,١ | ١٧٨,٩ | ١٧٨,٩ | ٢٤٥,٨ | ٢٤٥,٨ | ٣٧,٤ | ٦٦,٩ |
| اللوازم والمواد | ١٧٤,١ | ١٧٤,١ | ١٣٤,٦ | ١٣٤,٦ | ٢٧,١ | ٢٧,١ | -٧٩,٩ | ١٠٧,٥ |
| الأثاث والمعدات | ١٣٠,٩,٧ | ١٣٠,٩,٧ | ١٢٦,٣,٥ | ١٢٦,٣,٥ | ١٠٨٧,٩ | ١٠٨٧,٩ | -١٣,٩ | -١٧٥,٦ |
| المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين | ٢٣٩٤,٢ | ٢٣٩٤,٢ | ٢٥٠٦,٢ | ٢٥٠٦,٢ | ٢٦٥٦,٤ | ٢٦٥٦,٤ | ٦,٠ | ١٥٠,٢ |
| المجموع | ٢٣٩٤,٢ | ٢٣٩٤,٢ | ٢٥٠٦,٢ | ٢٥٠٦,٢ | ٢٦٥٦,٤ | ٢٦٥٦,٤ | ٦,٠ | ١٥٠,٢ |

